

خطوة ملموسة تجاه المحاسبة في السودان

١١ أكتوبر ٢٠٢٣

يعد اعتماد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لقرار بشأن السودان علامة فارقة على طريق المساءلة في البلاد. وبالنسبة للشعب السوداني، ولجميع الضحايا والناجين من انتهاكات حقوق الإنسان، فهو أول بصيص أمل بعد ستة أشهر من الحرب القاتلة. ترحب منظمة DefendDefenders بقرار المجلس بإنشاء بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق في السودان اليوم وتدعو جميع الجهات الفاعلة الأفريقية والدولية إلى إعطاء الأولوية للعدالة ومكافحة الإفلات من العقاب.

وقال حسن شيخ شيري، المدير التنفيذي لمنظمة DefendDefenders: "يعد قرار اليوم بمثابة عكس للرسالة التي كانت سائدة حتى الآن، وهي أن أولئك الذين يتسببون في هذا البؤس للشعب السوداني لن يحاسبوا على أفعالهم". "بالنسبة لجميع السودانيين، إنها رسالة تضامن وأمل."

بعد ستة أشهر من اندلاع القتال، في 15 أبريل/نيسان 2023، أصبح الوضع في السودان بمثابة كارثة. لقد فشلت مبادرات الوساطة في التوصل إلى وقف مستدام لإطلاق النار أو إنشاء ممرات إنسانية آمنة. ولا يظهر الصراع أي علامة على التراجع. وتتزايد التقارير عن العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، فضلاً عن العنف العرقي، وخاصة في غرب دارفور. ويذكرنا هذا البعد العرقي بالجرائم التي ارتكبت قبل عشرين عاماً، والتي دفعت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى إحالة الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية.

لقد ارتكبت جميع أطراف النزاع، وتحديداً القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وحلفائهم، انتهاكات للقانون الدولي. ويحتاج الملايين إلى المساعدة الإنسانية ويواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد ونقص السلع والخدمات الأساسية.

تم تقديم مشروع القرار الذي تم تبنيه اليوم من قبل مجموعة من أربع دول (المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والنرويج وألمانيا). باعتبارها آلية تحقيق مستقلة، تم تصميم بعثة تقصي الحقائق لإرسال رسالة إلى الأطراف المتحاربة مفادها أنه سيتم التدقيق فيها وسيواجهون عواقب انتهاكاتهم. وتماشياً مع الطلبات التي حددتها 120 منظمة من منظمات المجتمع المدني، ستشمل ولاية بعثة تقصي الحقائق التحقيق في الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة في السودان، وجمع الأدلة والحفاظ عليها، وتحديد المسؤولين عنها.

وقال نيكولا أغوستيني، ممثل منظمة DefendDefenders لدى الأمم المتحدة: "يمكن للمرء أن ينظر إلى نتيجة اليوم على أنها انتصار للمبادئ على السياسة، ولكن يمكن للمرء أيضاً أن يرى إنشاء بعثة تقصي الحقائق في السودان باعتباره أمراً مبدئياً واستراتيجياً". "فمن دون المساءلة، ستستمر الأطراف السودانية في استخدام العنف لتحقيق مصالحها. إن مكافحة الإفلات من العقاب تسير جنباً إلى جنب مع الجهود المبذولة لإسكات الأسلحة."

وكانت الجلسة الاستثنائية التي عقدها المجلس، في 11 مايو 2023، خطوة في الاتجاه الصحيح وكسرت الجمود الذي يعيشه المجتمع الدولي بشأن السودان. غير أنها لم تحقق ما هو مطلوب لجعل المساءلة عنصراً مركزياً في جهود حل الصراعات. كما أنها لم ترق إلى مستوى توقعات المجتمع المدني، التي تم التعبير عنها في رسالة أولية صدرت بعد أيام قليلة من اندلاع الحرب.

وفي الدعوة التي كررتها في سبتمبر 2023، أكدت منظمات المجتمع المدني على أنه ينبغي تزويد آلية مستقلة للسودان "بكل الدعم والموظفين اللازمين لتمكينها من تنفيذ ولايتها، لا سيما في مجالات تقصي الحقائق". التحليل والترجمة الفورية، وجمع الأدلة وحفظها"، بما في ذلك ما يتعلق بالعنف الجنسي وخبرة الطب الشرعي. وأضافوا أن الآلية يجب أن "تدمج منظور النوع الاجتماعي ونهجاً يركز على الناجين في جميع أنحاء عملها".

ويستجيب القرار الذي تم تبنيه اليوم لمطالب المجتمع المدني، على الرغم من أنه يمتنع عن الإدانة المباشرة للانتهاكات المرتكبة في السنوات الثلاثين الماضية أو التوصية بتعليق حقوق عضوية السودان في مجلس حقوق الإنسان. وصوتت 19 دولة لصالح القرار وصوتت 16 دولة فقط ضده، بما في ذلك السودان نفسه والصين وكوبا وباكستان والإمارات العربية المتحدة. وقد قامت الأخيرة، وكذلك المملكة العربية السعودية (التي ليست عضواً حالياً في مجلس حقوق الإنسان)، بممارسة ضغوط كبيرة على الدول، ولا سيما داخل جامعة الدول العربية والمجموعة الأفريقية، للتصويت ضد القرار ومعارضة جهود المساءلة.

يعقد مجلس حقوق الإنسان، وهو أعلى هيئة لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، دورته العادية الرابعة والخمسين (HRC54) في الفترة من 11 سبتمبر إلى 13 أكتوبر 2023. ويمكنه أيضًا عقد جلسات خاصة (طارئة)، كما فعل في 11 مايو 2023. وسيقوم المجلس يجتمع مرة أخرى في دورته العادية الخامسة والخمسين في فبراير ومارس 2024، والتي سينظر خلالها في تقرير مكتوب من المفوض السامي بشأن السودان. خلال دورته السادسة والخمسين (يونيو-يوليو 2024)، سيستمع المجلس إلى تحديث شفهي من بعثة تقصي الحقائق الجديدة. وفي دورتها السابعة والخمسين (سبتمبر-أكتوبر 2024)، ستنظر في تقرير مكتوب شامل من بعثة تقصي الحقائق.

للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال:

Estella Kabachwezi

Advocacy, Research and Communications Manager, DefendDefenders
EstellaK@defenddefenders.org or +256 782 360 460 (English)

Nicolas Agostini

Representative to the United Nations for DefendDefenders
NicolasA@defenddefenders.org or +41 79 813 49 91 (English and French)